



تطبيق قواعد الحوكمة وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

"دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية العامة بالمنطقة الشرقية"

د.محمد الطيب موسى القذافي د.نبيل امجيجيد الشريف صالح د.سعد محمد احمد العبيدي

استاذ مساعد-كلية الاقتصاد

استاذ مساعد- كلية الاقتصاد

محاضر - كلية الاقتصاد

جامعة النجم الساطع

جامعة بنغازي

جامعة بنغازي

Msl191494@bsu.edu.ly

nabilalaribe@gmail.com

saadelabidi81@gmail.com



<https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v3i5.26>

تاريخ الاستلام: 2024/12/26 ؛ تاريخ القبول: 2025/02/24 ؛ تاريخ النشر: 2025/03/02

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة علاقة تطبيق قواعد الحوكمة بالإفصاح المحاسبي بالمصارف التجارية الليبية العامة في نطاق المنطقة الشرقية، ولغرض تحقيق هدف هذه الدراسة أتبع المنهج الوصفي التحليلي، وقد صُممت استبانة بوصفها أداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية محل الدراسة، وتوصي الدراسة بالاهتمام بتطوير قواعد الحوكمة وبذل العناية الكافية لما لها من أثر على الإفصاح المحاسبي، فضلاً عن زيادة الاهتمام بكفاءة أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة والعمل على تحسين البيئة المناسبة، علاوة على إجراء دراسة تبحث في بقية قواعد الحوكمة المصرفية للوصول إلى صورة أكثر شمولاً عن تطبيق قواعد الحوكمة في البيئة الليبية.

الكلمات المفتاحية: قواعد الحوكمة – الإفصاح المحاسبي، المصارف التجارية العامة، المنطقة الشرقية، ليبيا.

Abstract

This study aims to examine the relationship between the application of governance rules and accounting disclosure in public commercial banks in the eastern region of Libya. To achieve this objective, the descriptive-analytical approach was adopted, and a questionnaire was designed as a data collection tool. The study found a strong, statistically significant positive correlation between governance rules and accounting disclosure in the banks under study. The study recommends focusing on the development of governance rules and ensuring adequate attention to their impact on accounting disclosure. Additionally, it highlights the importance of enhancing an efficient and effective governance framework and improving the appropriate environment for its implementation. Furthermore, the study suggests conducting further research on other aspects of banking governance rules to achieve a more comprehensive understanding of their application within the Libyan context.

Keywords: Governance Rules, Accounting Disclosure, Public Commercial Banks, Eastern Region, Libya.



1-مقدمة

لقد زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات خلال السنوات القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات المالية والاقتصادية الكبرى التي شهدتها العالم، والتي كانت من أبرزها على سبيل المثال لا الحصر الانهيار السيء السمعة لمصرف الائتمان والتجارة الدولي (BCCI) Bank of Credit and Commerce International في عام 1991م، وأزمة تايلاند المالية في عام 1997م، والتي تحولت إلى أزمة اقتصادية وامتدت بسرعة إلى البلدان المجاورة، كادت تلتهم اقتصاديات تايلاند واندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا والفلبين، والأزمات المالية الروسية عام 1997، وكذلك انهيار شركة انرون Enron في عام 2001م، شركة وورلد كوم World Com في الولايات المتحدة، وانهيار القطاع المصرفي الأمريكي في عام 2007م بسبب أزمة الرهن العقاري، والذي تسبب في إفلاس مصارف عالمية كبرى على مستوى العالم (Shaba & Maishanu, 2023)، والانهيار المؤسف لمصرف وداي السيليكون Silicon Valley Bank في عام 2023م (Shaba & Maishanu, 2023).

جاءت هذه الأزمات المالية والانهيارات نتيجة لحالات الغش والفساد المالي والإداري، واستخدام المحاسبة الخلاقة للتلاعب بمصادقية التقارير المالية، وبحقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وعدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، أو عدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق قدراً أكبر من الإفصاح والشفافية، مما يؤدي إلى عدم إظهار المعلومات المحاسبية للأوضاع المالية الحقيقية لتلك الشركات مما أدى في النهاية إلى إضعاف ثقة المستثمرين بها (Salman et al, 2023).

كل هذه الأسباب أدت إلى شعور البلدان في مختلف أنحاء العالم بالقلق والاضطراب، مما دفعهم إلى دراسة قواعد واليات حوكمة الشركات الخاصة بهم بالتفصيل الدقيق، لتجنب مخاطر التعثر والفشل المالي والإداري، وتعزيز مكانتها السوقية، واستعادة ثقة المستثمرين في إدارة الشركات (Solomon, 2020). وفي مهنة المحاسبة وقدرتها على الإفصاح للكشف عن حالات التلاعب الغش.

كما زاد ذلك من أهمية الإفصاح المحاسبي في الفترة الأخيرة من الهيئات والمنظمات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ويرجع ذلك ليس فقط إلى محاولة توحيد النظم المالية والعالمية فقط، بل يرجع أيضاً إلى تفسير تأثير الأزمات المالية العالمية، وبالأخص الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم مؤخراً وألحقت الضرر بالكثير من الاقتصاديات العالمية العملاقة، وهذا الأمر دفع المختصين إلى دعوة الشركات لتبني مبدأ الإفصاح المحاسبي بشكل أكثر جدية وشفافية (العكر، 2010: 2)، وقد أوضح دراسة Hermalin & Weisbach (2012) إن زيادة الإفصاح هي سلاح ذو حدين: فالمزيد من المعلومات يسمح للمديرين باتخاذ قرارات أفضل؛ ولكنها قد تولد في حد ذاتها مشاكل وكالة إضافية وتكاليف أخرى للمساهمين، بما في ذلك



زيادة تعويضات المديرين التنفيذيين. وبالتالي، قد توجد نقطة بعدها يؤدي الإفصاح الإضافي إلى انخفاض قيمة الشركة

من أجل تعزيز مفاهيم الرقابة على أداء الشركات بما يحافظ على المصالح والحقوق المالية للمساهمين، ويعزز المصداقية والشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، حتى يتمكن أصحاب المصلحة من تعزيز ثقتهم في التقارير المنشورة من قبل الشركات واتخاذ قراراتهم المختلفة ذات الصلة (الجعيد ، 2023).

وعلى هذا فإننا نلاحظ إن قضايا حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي هي قضايا عالمية بطبيعتها، وذلك في أعقاب الفضائح المالية وفشل الحوكمة الشركات، وأصبحت الطرق التي يتم بها إدارة الشركات الآن تحت تدقيق أكبر ومنذ ذلك الحين تم تنفيذ مبادرات واسعة النطاق شملت جميع جوانب الشركة تقريباً في معظم البلدان.

ولقد تم تبني مفهوم الحوكمة في الدول المتقدمة عقب الفضائح المالية بشكل أسرع وأوسع منه في الدول ذات الاقتصاديات الناشئة، نذكر منها القانون الأمريكي Sarbanes-Oxley في عام 2002م، وتقدير Robert Smith لسنة 2003م الذي اصدر في بريطانيا.

أما فيما يخص الدول العربية فقد بدأت البورصات كبورصة أبو ظبي بإصدار قواعد خاصة بالحوكمة في البورصات وذلك في سنة 2004م، وهناك دول أصدرت قواعد حوكمة خاصة بها مثل جمهورية مصر وفلسطين والجزائر، وصولاً إلى ليبيا والتي اعتمدت دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي وفقاً للقرار رقم (20) لسنة 2010م.

2-الدراسات السابقة:

دراسة Hermalin & Weisbach (2012) بعنوان "الإفصاح عن المعلومات وحوكمة الشركات" تهدف هذه المقالة إلى مناقشة العلاقة بين الإفصاح المعلوماتي والحوكمة المؤسسية، وتوضح أن زيادة الإفصاح ليست دائماً مفيدة، بل قد تؤدي إلى مشاكل إضافية مثل زيادة تعويضات المدراء التنفيذيين، فالإفصاح كسيف ذو حدين، حيث إن زيادة الإفصاح تسمح للمساهمين باتخاذ قرارات أفضل، ولكنها قد تخلق مشاكل وكالة إضافية وتزيد من تكاليف المساهمين، فبالإضافة إلى التكاليف المباشرة للإفصاح مثل تكاليف المحاسبة، هناك تكاليف غير مباشرة مثل زيادة تعويضات المدراء التنفيذيين والسلوكيات المشوهة التي قد يتبنونها ، حيث يحاولون تعويض الخسائر الناتجة عن زيادة المراقبة، كما قد يدفع زيادة الإفصاح إلى تبني المدراء.



سلوكيات قصيرة المدى لتحسين الأرقام الظاهرية على حساب الاستثمارات طويلة المدى، مما يخلق مشاكل وكالة إضافية. كما أظهرت النتائج بأن الشركات الأكبر حجمًا تميل إلى تبني قواعد إفصاح أكثر صرامة مقارنة بالشركات الصغيرة، وذلك بسبب الفوائد الأكبر التي تحصل عليها من زيادة المعلومات، كما أظهرت النتائج بأنه في سوق العمل التنافسي، تميل الشركات ذات الإفصاح الأفضل إلى توظيف مدراء أكثر كفاءة، مما يعكس علاقة إيجابية بين جودة الإفصاح وقدرة الإدارة، وتتنبأ المقالة بأن زيادة الإفصاح ستؤدي إلى زيادة تعويضات المدراء، وزيادة معدلات دورانهم، وانخفاض قيمة الشركة في بعض الحالات. كما خلصت المقالة إلى أن الإفصاح ليس دائمًا أمرًا إيجابيًا، وهناك نقطة تتجاوزها زيادة الإفصاح قد تقلل من قيمة الشركة.

دراسة Almatarneh et al (2021) بعنوان "أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في الإفصاح المحاسبي"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في الإفصاح المحاسبي لشركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان. وقد قامت الدراسة بجمع البيانات المالية للشركات خلال الفترة 2014-2019، وتم قياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية من خلال مؤشرات شملت (حجم مجلس الإدارة، استقلال مجلس الإدارة، وتركيز الملكية). كما تم قياس الإفصاح المحاسبي من خلال العائد على الأصول والأرباح لكل سهم. تكون مجتمع الدراسة من شركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان، واستخدمت الدراسة العينة العشوائية حيث بلغ عدد الشركات المشمولة في مجتمع الدراسة (14) شركة. وتم الحصول على البيانات المطلوبة من خلال التقارير المالية للشركات المنشورة على موقع بورصة عمان كعينة للدراسة. وأظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية باستخدام أدواتها (حجم مجلس الإدارة، استقلال مجلس الإدارة، وتركيز الملكية) في الإفصاح المحاسبي (العائد على الأصول، والأرباح لكل سهم). وفي ضوء النتائج السابقة قدمت الدراسة عدة توصيات أهمها: ضرورة الالتزام بمبادئ وقواعد الحوكمة المؤسسية بما يساعد على حماية حقوق ومصالح المساهمين.

دراسة Abdulsaed & Rejeb (2023) بعنوان "أثر اليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي"، حيث هدف من الدراسة التي التعرف على تأثير آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد بلغت عينه الدراسة من (19) شركة من سبعة قطاعات اقتصادية مختلفة خلال الفترة (2015 الي 2019)، كما تم اختيار أربع آليات لحوكمة الشركات وهي "ملكية الإدارة، تركيز الملكية، وجود لجنة مراجعة، وجود لجنة تحديد المكافآت، وقد تم قياس مستوى الإفصاح باستخدام مؤشر Standard & Poor's، وتم تحليل البيانات باستخدام النماذج



الإحصائية. وظهرت نتائج الدراسة أن القطاع المصرفي كان الأكثر التزاماً بتطبيق آليات حوكمة الشركات، حيث التزمت بتشكيل لجان مراجعة ولجان تحديد المكافآت، أما بالنسبة لباقي القطاعات فلم تلتزم بذلك، كما أظهرت النتائج أن القطاع المصرفي حقق أعلى مستوى من الإفصاح والشفافية بنسبة 66.14%، يليه قطاع الاتصالات بنسبة 53.6%، يليه القطاع الصناعي بنسبة 50.8%. في حين سجل القطاع الاستثماري أدنى مستوى من الإفصاح بنسبة 40.8%. خلصت الدراسة إلى نقصاً في التشريعات العراقية الخاصة بحوكمة الشركات، حيث لا توجد نصوص قانونية محددة تنظم هذه الآليات بشكل كامل، كما أشارت إلى أن هناك حاجة لتحديث القوانين العراقية مثل قانون الشركات وقانون المصارف لتتوافق مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى ذلك أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور لجان مجلس الإدارة وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، ونشر ثقافة الحوكمة في المجتمع لتعزيز الثقة في المعلومات المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية. وأخيراً أكدت الدراسة على أهمية تطبيق آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري، ودعم الإصلاح الاقتصادي في العراق، خاصة في ظل الاقتصاديات النامية التي تحتاج إلى تعزيز الشفافية والمساءلة لتحقيق التنمية المستدامة.

دراسة Abdulsaeed & Rejeb (2023) بعنوان "العلاقة التأثيرية بين الإفصاح المحاسبي والمحاسبة الإبداعية في بيئة المصارف العراقية"

حيث هدفت هذه الدراسة في بيان أثر الإفصاح كمعيار محاسبي في الحد من أي تلاعب بأرباح البنوك، عند استخدام المحاسبة الإبداعية، وتحسين أداء أقسام البنوك، وخاصة الإدارة العليا، والتي تعد السبب الرئيسي للتلاعب بالأرباح، وبيان مدى أثر الإفصاح المحاسبي كمعيار محاسبي في الحد من الممارسات الإبداعية، وذلك من خلال اختيار عينة من القطاع المصرفي في البيئة العراقية، وقد أظهرت نتائج التحليل الوصفي عدم وجود ضعف في مستوى الإفصاح في المصارف العراقية خلال فترة الدراسة، وتشير قيم النسب إلى وجود تقارب نسبي بين المصارف في شروط الإفصاح، كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة (ProB) للمتغير المستقل تطبيق الإفصاح كمعيار محاسبي أقل من (0.05)، حيث بلغت (0.017)، مما يدل على وجود تأثير معنوي عكسي لتطبيق الإفصاح كمعيار محاسبي رقم (1) على المحاسبة الإبداعية.

3- مشكلة الدراسة

تمثل المصارف التجارية العمود الفقري لأي نظام اقتصادي، فهو يعمل (باستثناء أوقات الازمات) كملاذ آمن للأموال الفائضة لدى المودعين، وتحويل هذا الفائض الصغيرة نسبياً إلى أدوات مالية ذات قيمة أكبر



تستخدم في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة والمربحة، والتي تعاني من عجز في الاموال للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية (Hoepner & Wilson, 2012).

وبالتالي فإن كيفية إدارة المصارف وتوجيهها والتي تعرف بحوكمة الشركات لا يشكل مصدر قلق كبير لأصحاب المصلحة الواحدة فحسب (المساهمين)، بل ايضاً لأصحاب المصالح الآخرين، ونتيجة لذلك تطورت العديد من اليات حوكمة الشركات ومدونات الاخلاقيات على مر السنين، ولذلك فقد اصدر مصرف ليبيا المركزي دليلاً للحوكمة في القطاع المصرفي، وذلك في 15 يوليو 2010، والذي وضع بناء على اتفاقية لجنة بازل II وتعديلاتها في 2006، إلا ان هذا القرار تضمن الحد الأدنى من المعايير المطلوب تطبيقها من طرف المصارف الليبية كما جاء في الدليل نفسه. وبحسب ما هو منشور على الموقع الرسمي لمصرف ليبيا المركزي نلاحظ قصور المصرف المركزي الليبي في متابعة التعديلات التي صدرت عن اتفاقية لجنة بازل III في 12 نوفمبر 2010، والخاصة بالمبادئ التوجيهية للحوكمة في المصارف (أي بعد صدور دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي)، والتي بدء العمل بها في نهاية سنة 2012، على أن تنقيد المصارف جميعها بتطبيق كامل الاتفاقية قبل بداية سنة 2019 (الفلاح، والجھاني، 2017؛ الدرياق والعبيدي، 2021).

كما يعتبر الإفصاح والشفافية من أهم اليات حوكمة الشركات، حيث أن تطبيق قواعد الحوكمة يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي، ويؤكد Baxte & Cotter (2009) بأنهما وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به. إلا أن Hermalin & Weisbach (2012) فيرو بأن الإفصاح ليس دائماً أمراً إيجابياً، وهناك نقطة تتجاوزها زيادة الإفصاح قد تقلل من قيمة الشركة.

لدى تبلور لدى الباحث التساؤل الرئيسي التالي:

" هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة والافصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية العامة في المنطقة الشرقية؟ "

4-هدف الدراسة

يكن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في التعرف على علاقة تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي، وترتبط بهذا الهدف عدة اهداف فرعية وهي على النحو التالي:

1- التعرف على مستوى تطبيق قواعد الحوكمة في المصارف التجارية الليبية العامة في المنطقة الشرقية.

2- الكشف عن مستوى الافصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية العامة في المنطقة الشرقية.



3- تبيان مدى علاقة تطبيق قواعد الحوكمة بالإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية العامة محل الدراسة.

5. أهمية الدراسة .

لقد نال موضوع الحوكمة في المصارف التي تعتبر العمود الفقري لاقتصاديات الدول اهتماماً واسعاً نظراً لدورها الفعال في التقليل من المخاطر التي تهدد سلامة واستقرار الأنظمة المصرفية لمعظم الدول، وخاصة وان التجارب الاخيرة في العالم اظهرت ان ضعف الحوكمة في النظم المصرفية يؤدي الى انعكاسات خطيرة على الاقتصاديات العالمية، وعليه فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها النظرية والعملية من النقاط التالية:

- أهمية المتغيرات المدروسة والمتمثلة في تطبيق قواعد الحوكمة والافصاح المحاسبي .

- معرفة مدى التوافق العملي مع الدراسة النظرية وذلك من خلال التطبيقية.

6- الإطار النظري للدراسة:

أصبح مصطلح "حوكمة الشركات" من إحدى المصطلحات الأكثر استخداماً في مفردات الاعمال العالمية الحالية، وإن هذا يثير التساؤل التالي "هل تشكل حوكمة الشركات عنصراً أساسياً في نجاح الاعمال التجارية"، أما انها مجرد فقاعة عابرة سوف تتلاشى مع مرور الوقت؟ لقد سلط الانهيار السيء السمعة لإحدى أكبر الشركات الأمريكية (شركة Enron في عام 2001)، الضوء الدولي على حالات فشل الشركات والدور الذي ينبغي ان تلعبه حوكمة الشركات لمنع حدوث مثل هذه الحالات، وقد استجابت المملكة المتحدة بإصدار قانون Sarbanes-Oxley في عام 2002م (Solomon, 2020)، والذي من ابرز ملامحه أنه يجرم المسؤولين الذين يستغلون مناصبهم من أجل الثراء على حساب الآخرين، كما أنه من أهم بنود التأكيد على أن مسؤولية إعداد القوائم المالية وصحتها تقع على الإدارة، وانها تعكس الوضع الحقيقي للشركة، وإن مسؤولية مراجعي الحسابات هو بدل العناية المهنية في إبداء الرأي على مدى صحة هذه القوائم (بورقبة وغربي، 2015). ومنذ عام 2004 تركزت الجهود على إرساء حوكمة تعنى بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، من خلال إنشاء مجموعة من القوانين والمبادئ والتشريعات التي تعمل على فرض المزيد من الرقابة على سلوكيات مجالس الإدارة والدوائر التنفيذية، فضلاً عن تحديد أهداف المؤسسات وآلية تحقيق تلك الأهداف (Almatarnah et al, 2021)، وقد كان النمو الهائل في الاهتمام بحوكمة الشركات مصحوباً بحسم متنامي من البحوث الاكاديمية. مع نضج هذا التخصص، أصبحنا نحقق تعريفاً أوضح فيما يتعلق بطبيعة حوكمة الشركات.



1.6. نشأة وتطور مفهوم حوكمة الشركات

يشير مصطلح الحوكمة ببساطة الى كيفية إدارة الشركة. وفي أغلب الأحيان، يتم وصفها بأنها كرسي ثلاثي الأرجل تلعب الإدارة العليا ومجلس الإدارة ومالكو الشركة أدواراً رئيسية فيها (Betit, 2018)، فمع كبر حجم الشركات، وتعدد انشطتها، وظهور الشركات العملاقة والعابرة للحدود الوطنية، وتعقيد بيئة أعمالها، فإن أصحاب الشركات لم يعد بإمكانهم الاحتفاظ بمهام الملكية والإدارة معاً، ما دفعهم إلى تفويض مسؤولية اتخاذ القرارات إلى فريق إداري متخصص وقادر مقابل منحهم رواتب ومكافآت وحوافز محددة، وفي ظل غياب الرقابة الدقيقة من قبل أصحاب العمل، أصبح المديرون المتقيدون قادرين على اتخاذ قرارات من شأنها تحقيق مصالحهم الشخصية بالدرجة الاولى وإشباع رغباتهم، وذلك إما لضعف مجالس الإدارة أو بالتواطؤ معهم، وقد تؤدي هذه القرارات والأنشطة إلى انهيار الشركة، ما أدى إلى ظهور ما يعرف بنظرية الوكالة (Almatarneh et al, 2021). وتجدر الإشارة الى أن مصطلح الحوكمة واستخدامه من الاقتصاديين ليس بجديد، ويمكن الرجوع بذلك الى عام 1776 وبالتحديد الى كتاب "ثروة الأمم للاقتصادي الشهير آدم سميث" الذي اكد على الحاجة الى فصل الملكية عن الإدارة، وقد برر ذلك بأن المدين لا يتوقع منهم إدارة ومراقبة الشركة بنفس الطريقة الذي يراقب فيها الشركاء مصالحهم، وذلك لأن هؤلاء المديرين يقومون بإدارة أموال الغير وليس أموالهم الخاصة، كما تطرق Berle and Means في عام 1932 في كتابهم "الشركة الحديثة والملكية الخاصة" الى مفهوم الحوكمة وذلك بالتركيز على أداء الشركات الحديثة والاستخدام الأفضل للموارد وفصل الملكية عن الإدارة، وايضاً اعمال كل من Jensen and Mecling النظرية العلمية التي قادتهم الى ظهور نظرية الوكالة عام 1976، والتي ركزت على التوفيق بين المديرين والملاك وتكاليف الوكالة.

أما المعنى اللغوي للحوكمة فيعود أصل المصطلح الى الكلمة اللاتينية gubernare، والتي تصف قدرة قائد السفينة على "توجيهها" والمحافظة على أرواح وممتلكات الركاب، فضلاً عن رعايته وحمايته للأمانات والبضائع التي أوكلت إليه وتسليمها لأصحابها، مما يعني أن حوكمة الشركات تنطوي على وظيفة التوجيه بدلاً من التحكم (Shaba, 2024). وفي اللغة الإنجليزية نجد العديد من المصطلحات التي لها معنى واضح ومتفق عليه، أما في اللغة العربية فقد اثبت أنه لا يوجد لهذا المفهوم مصدراً، ويعتبر مسألة اصطلاحية بين الاقتصاديين والإداريين، إلا أن ارتباطه بمصطلح آخر وهو (الشركات) قد أعطاه أكثر من معنى. إلا أن مجمع اللغة العربية في مصر اصدر بياناً اعتمد واكد فيه أن الترجمة العربية (حوكمة) للمصطلح الإنجليزي هي ترجمة صحيحة وتنقل نفس المعنى المقصود من المصطلح وهي مراقبة ومتابعة ودعم نشاط الشركة وأداء القائمين عليها (Abdulsaed & Rejeb, 2023).



أما بالنسبة للتعريف الأكاديمي لحوكمة الشركات فلا يوجد إجماع حول معنى هذا المفهوم، ويمكن ذلك في حقيقة بأن حوكمة الشركات تنطبق على عدة تخصصات مثل إدارة الأعمال، والتمويل، والاقتصاد، والقانون، والمحاسبة. وعلى نحو مماثل، فإن حقيقة أن البلدان المختلفة لديها نماذج مختلفة للحوكمة تعني أن تعريف المفهوم يعتمد أيضًا على البلد الذي يتم النظر فيه؛ ونتيجة لهذه الاختلافات فقط ظهرت مجموعة من التعريفات، والتي تتراوح من المفاهيم الضيقة التي ركزت على العلاقة بين الشركة ومساهميها (وهو النموذج المالي التقليدي، والذي يتم التعبير عنه في نظرية الوكالة في الشركات ومساهميها)، إلى التعاريف الأوسع التي تركز على علاقة الشركة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصالح الآخرين، أي مساءلة الشركات أمام العديد من "أصحاب المصلحة" والتي يتم التعبير عنها في نظرية أصحاب المصالح (Shaba, 2024).

فمن المفاهيم الضيقة لحوكمة الشركات فقط عرفها Denis & McConnel (2003) بأنها "مجموعة الآليات المؤسسية والسوقية التي تحفز المتحكمين في الشركة من ذوي المصلحة الذاتية على اتخاذ قرارات من شأنها تعظيم قيمة الشركة لأصحابه"، كما عرفها Javed and Iqbal (2007:1) بأنها "مجموعة تكميلية من المؤسسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي يتم وضعها لحماية مصالح مالكي الشركة. ويرى هؤلاء المؤلفون أن الحوكمة الشركاتية هي المساءلة أمام مقدمي رأس المال. وبالتالي، إذا تم تعريف حوكمة الشركات من منظور المستثمر، فإنها تُرى على أنها الوعد بإعادة مكافأة عادلة على رأس المال المستثمر والالتزام بتشغيل الشركة بكفاءة.

أما بالنسبة للمفهوم الواسع والتي اعتمدت عليه الدراسات الحديثة والتي تشمل المساءلة ليس فقط أمام المساهمين، بل تشمل أيضاً المساءلة أمام أصحاب المصالح الآخرين فضلاً عن الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والبيئية والأخلاقية. وبالتالي فإن التعاريف الحديثة تعتبر أن الشركات مسؤولة أمام المجتمع بأكمله والأجيال القادمة والبيئة.

ووفقاً لذلك فقد عرفها جودة (2008:17) على أنها "نظام يتم من خلاله تنفيذ الحكم الرشيد للمؤسسات من خلال تنفيذ وسائل الرقابة واعتماد الإفصاح والشفافية للحفاظ على مصالح المؤسسة والمساهمين وذوي المصالح الآخرين"، ويرى Shaba & Maishanu (2023) أن "حوكمة الشركات هي إطار شامل يضمن العدالة والشفافية والأخلاق في توزيع الحقوق والامتيازات والأدوار والمكافآت بين الأطراف المهتمة مع تحمل المسؤولية البيئية والاجتماعية في السعي إلى تعظيم قيمة الشركات المستدامة"، كما عرفها Al-Nuaimi and Al-Ali (2020:54) بأنها "نظام رقابي يتضمن مجموعة من القواعد والأسس والمبادئ تعمل على تحسين وتنظيم العلاقة بين أصحاب المصالح (المساهمين، الموظفين، العملاء، الحكومة، المقرضين، القانون)



ومجلس الإدارة من خلال تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة من أجل حماية مصالح جميع الأطراف، وتعزيز الشفافية في الإفصاح والتعاملات، وبالتالي تحقيق أهداف الشركة والحد من المخالفات والتجاوزات التي قد ترتكبها الإدارة (Almatarneh et al, 2021). وايضا عرفها بنك التسوية الدولية على انها " الاساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الادارة والادارة العليا والتي تحدد كيفية وضع اهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الاسهم واصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين.

2.6. أهمية حوكمة الشركات

يتفق الكثير من الباحثين والمهتمين امثال (الضبعة وآخرون، 2011؛ بورقبة وغربي، 2015؛ Salman et al 2023؛ 2023, Shaba & Maishanu) على أهمية حوكمة الشركات وما تمثله من الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الأداء وتخفيض درجة المخاطر المتعلقة بالفساد الإداري والمالي على مستوى الشركات والدول على حد سواء، ويمكن إظهار أهمية الحوكمة من خلال الجوانب التالية (Salman et al, 2023).

1- الأهمية الاقتصادية لحوكمة الشركات

تكمّن أهمية الحوكمة اقتصادياً في أنها تسعى إلى تشجيع الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية والحد من الفساد والإسراف والهدر، وليس المنع بشكل كامل، ولكنها تجعل من الصعب تطويره وترسيخه في المستقبل، وبالتالي تسعى إلى اكتشافه مبكراً من خلال تعزيز الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى ذلك تعمل الحوكمة الجيدة على خلق نوع من الثقة والكفاءة في أسواق رأس المال، وبالتالي جذب المزيد من المستثمرين وخفض تكلفة رأس المال، وبالتالي ينعكس ذلك إيجاباً على الوضع الاقتصادي بأكمله. (Pituwan, 2012: 3).

2- الأهمية القانونية لحوكمة الشركات: - تتمثل الأهمية القانونية لحوكمة الشركات في مدى قدرة المعايير التي تعتمد عليها على الوفاء بحقوق جميع الأطراف المستفيدة من الشركة، مثل المقرضين والعمال والمساهمين وغيرهم. وتعتبر القوانين مثل قوانين الشركات وقوانين الأسواق المالية ومعايير التدقيق والمحاسبة الأساس لحوكمة الشركات.

3- الأهمية الاجتماعية لحوكمة الشركات: - إن اهتمام الشركة بالجوانب الاجتماعية يؤدي إلى تحسين صورتها وزيادة قبولها في المجتمع، حيث يقع على عاتق الشركات العديد من الالتزامات الاجتماعية، ومنها توفير فرص العمل للعاملين وتقديم الخدمات الصحية للمجتمع وغيرها من الخدمات. كل هذا في النهاية سيؤدي إلى نمو وازدهار البيئة التي تعمل فيها هذه الشركات وتعافي المجتمع وبالتالي تحقيق التماسك الاجتماعي.



3.6. الحوكمة في القطاع المصرفي

ذكر Spong & Sullivan (2007) إن الحوكمة في القطاع المصرفي هو إطار عملية معقدة نظراً لطبيعتها الخاصة، حيث يشمل مساهمي المصرف ومجلس إدارته ومديره وغيرهم من الموظفين (الفلاح والجهازي، 2017)، وذلك لأنها تتميز بوجود تدخل في المصالح بين مختلف الأطراف بشكل معقد، وتحتوي على مجموعة من العناصر لا توجد في القطاعات الأخرى، والتي من بينها إن أكثر من 90% من أموال المصارف هي عبارة عن أموال المودعين، ويشترط أن تكون متوفرة عند الطلب، وإن معظم أصولها على هيئة قروض متوسطة وطويلة الأجل، مما دفع هذا الوضع بالمصارف المركزية في معظم الدول بفرض قيود على المصارف للمحافظة على أموال المودعين (من بين هذه القيود نسبة الاحتياطي النقدي ونسبة السيولة النقدية وتحديد سقف السلف لكل شخص أو جهة اعتبارية)، كما إن إفلاس المصارف لا يؤثر فقط على علاقته مع عملائه ومودعيه ومقرضيه، ولكن يؤثر أيضاً في استقرار المصارف الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهما فيما يعرف بسوق ما بين المصارف (Interbank Market)، ومن ثم يؤثر في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ومنه في الاقتصاد ككل، وخاصة إثر التحولات العالمية التي حدثت من عولمة وتطورات تكنولوجية وسياسات التحرير المالي (بورقة وغربي، 2015)، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم المخاطر على مستوى القطاع المصرفي. لذلك نجد إن المصارف تعمل في ظل نظام فريد من الرقابة العامة من هيئة مشرفين مصرفيين، ومجموعة شاملة من القوانين واللوائح المصرفية، والتفاعل بين كل هذه العناصر يحدد مدى جودة الأداء المصرفي.

4.6. الإفصاح والشفافية

يعد الإفصاح من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام كبير لأنه يتضمن كل التفاصيل الحسابية الضرورية التي تفيد المستخدمين من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية، وقد زاد التركيز على الإفصاح المحاسبي في السنوات الأخيرة مهماً على كافة المستويات سواء المحلية أو الدولية، وهذا لأنه أصبح يستخدم أيضاً تفسير الأزمات التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية، وهذا ما دفع المؤسسات إلى تبني هذا المبدأ بشكل أكثر جدية وشفافية (b. Abdulsaed & Rejeb, 2023)

يرى Baxte & Cotter (2009) بأن هناك علاقة وثيقة بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي عن المعلومات في القوائم المالية للشركة، حيث أن تطبيق القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي، وهو يؤكد على أن حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي عن المعلومات، وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، ويعتبر الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ الحوكمة التي ركزت



عليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لأنه بدون الإفصاح والشفافية في البيانات الصادرة عن الشركة لن تكون هناك فرصة مناسبة لتحقيق وتنفيذ المبادئ الأخرى التي تضمنتها الحوكمة، وتسطيع الشركة عن طريق الإفصاح الجيد من كل ما يتعلق بها من توفير الثقة فيها وفي إدارتها، ومن ثم جذب رؤوس الأموال والمحافظة على سمعتها ونزاهتها في السوق، ولتحقيق المبتغى من المبدأ وضعت المنظمة عدة إرشادات تلتزم بها الشركات مثل الإفصاح عن الأمور المالية للشركة وأهدافها وملكيات الأسهم خاصة الملكييات الكبيرة التي تؤثر على صنع القرار، والعمليات التي تدخل فيها الشركة مع أقارب لأعضاء في إدارة الشركة، والموضوعات الخاصة بالعاملين وأسماء المراجعين الخارجين للشركة.

7. منهجية الدراسة وأدواتها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاعتباره أنسب المناهج لتحقيق أهداف الدراسة، و تختبر فرضياتها. وتضمن المنهج عددا من العناصر، تتضح تفاصيلها على النحو التالي:

1.7. مجتمع وعينة الدراسة Population The Study :

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين في إدارتي المحاسبة و المراجعة الداخلية في بالإدارات العامة المصارف التجارية الليبية العامة الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية، والبالغ عددهم (200) عنصراً في مصرف الوحدة ومصرف التجاري الوطني، ونظراً لوجود حالات يتعذر فيها إجراء مسح شامل للمجتمع نظراً لارتفاع التكاليف والجهد المطلوب، وأيضاً قد يحتاج المسح الشامل إلى وقت طويل، أخذت عينة عشوائية طبقية نسبية، بالاستناد إلى جدول (Morgan and Krejcie,1970)، حيث بلغ قوام عينة الدراسة (132) مفردة، والجدول (1) يوضح ذلك.

جدول (1): مجتمع وعينة الدراسة

البيان	الوحدة	التجاري	المجتمع	العينة
إدارة المحاسبة	77	64	141	93
إدارة المراجعة	32	27	59	39
الاجمالي	109	91	200	132

المصدر: المصارف محل الدراسة، بيانات غير منشورة، 2024.



2.7. تصميم أداة جمع البيانات:

أُستخدِمت الاستبانة بوصفها أداة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة، وقد صممت الاستبانة للفئة المستهدفة وهي المصارف التجارية الليبية الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية، وتم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام موزعة على النحو التالي:

القسم الأول: توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية والوظيفية، وهي: (النوع، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية).

القسم الثاني: محور مقياس قواعد الحوكمة ويتكون من (17 فقرة)، مقسمة إلى بعدين:

بُعد الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ، وتكون من (8 فقرات).

بُعد الثاني: قاعدة حماية حقوق المساهمين ، وتكون من (9 فقرات).

القسم الثالث: محور الإفصاح المحاسبي، وتكون من (8 فقرة).

وقد اعتمدت الدراسة على مقياس (ليكرت LiKert) المتدرج ذي الخمس نقاط، أي اشتمل كل بند من البنود موضوع القياس على خمسة بدائل بحيث يختار المستقضي عنه إحداها، وهي تعبر عن الواقع الذي يراه في المصرف حسب وجهة نظره من بين الإجابات البديلة المتاحة في مقياس ليكرت.

التوزيع الفعلي للاستثمارات والتجميع: امتدت فترة توزيع الاستثمارات وتجميعها من 2024/08/4م إلى 2024/9/19م، حيث اعتمد الباحثون على أسلوب التوزيع المباشر، حيث قاموا بتوزيع (132) استمارة على مفردات عينة الدراسة المتمثلة في المصارف التجارية الليبية العامة الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية، وقد تم استرجاع (129) استمارة استبيان، فبلغت نسبة الاسترجاع (98.5%) ، تم استبعاد (2) استمارة لعدم اكتمالها فكان عدد الاستثمارات المستوفاة والتي تم تحليلها (128) استمارة استبيان بنسبة (97.7%) من الاستثمارات الموزعة . والجدول رقم (2) يبين عدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة التي تم تحليلها حسب كل شركة .

جدول (2) : توزيع الاستثمارات واسترجاعها

عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	النسبة	عدد الاستبيانات القابلة للتحليل	النسبة
131	129	98.5%	128	97.7%

3.7. ثبات أداة الدراسة وصدقها:

للتأكد من مدى ملائمة أداة المستخدمة في جمع البيانات تم إجراء دراسة استطلاعية، وأخضعت البيانات التي جمعت من خلالها إلى التحليل للتعرف على درجة ثباتها وصدقها.



1.3.7. ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة أختبرت عينة بلغ قوامها (30) مفردة من مجتمع الدراسة، وطبقت معادلة (ألفا-كرونباخ) لحساب الثبات، وقد تراوحت قيم معاملات ثبات أبعاد محور قواعد الحوكمة ما بين (0.940) (0.954)، أما قيمة معامل ثبات محور قواعد الحوكمة فقد بلغ (0.950)، بينما بلغت قيمة ثبات محور الإفصاح المحاسبي (0.944)، وهي درجات ثبات عالية، وهذا يدل على أن استمارة الاستبيان اتسمت بالثبات وبدرجة عالية من التميز، وذلك كما هو موضح بالجدول (3).

الجدول (3) : قيم معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة

الأبعاد	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
بُعد وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	8	0.954	0.977
بُعد قاعدة حماية حقوق المساهمين	9	0.940	0.970
محور قواعد الحوكمة	17	0.950	0.975
محور الإفصاح المحاسبي	8	0.947	0.973

2.3.7. صدق أداة الدراسة: تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام الصدق الإحصائي فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم، ويحسب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الثبات والصدق بين الصفر والواحد الصحيح، وللتحقق من صدق أداة الدراسة استخدام طريقة الصدق (Validity Statistical)، وذلك كما هو موضح بالجدول (3)، تراوحت قيم معاملات الصدق أبعاد محور قواعد الحوكمة ما بين (0.970) و(0.975)، وبلغت قيمة معامل صدق محور قواعد الحوكمة ككل (0.975)، أما بالنسبة لمحور الإفصاح المحاسبي فقد بلغت قيمة معامل الصدق (0.973)، وهذا يبرر صدق المقياس وأن فقرات الاستبيان تعكس قدرته على قياس ما صمم من لأجله.

4.7. اختبار اعتدالية البيانات:

من ضروري اختبار اعتدالية البيانات لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعي، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاستخدامات البارامترية هي الأنسب في الاختبارات والتطبيق، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاستخدامات اللابارامترية هي الأنسب في الاختبارات والتطبيق، حيث يمكن معرفة البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار شابيرو- ويلكس (Shapiro-Walk's) عندما يكون حجم البيانات أكبر من 100 مفردة، والجدول (4) يوضح اختبار اعتدالية البيانات لعينة الدراسة.



جدول (4)
قياس التوزيع الطبيعي للبيانات

متغيرات الدراسة	شابيرو- ويلكس	
	إحصائي الاختبار	درجة الحرية
بُعد وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	0.960	128
بُعد قاعدة حماية حقوق المساهمين	0.943	
محور مقياس قواعد الحوكمة	0.932	
محور مقياس الإفصاح المحاسبي	0.964	
		الدالة الإحصائية
		0.0000
		0.0000
		0.0000
		0.0000

حيث أن الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة أصغر من مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، لذلك نرفض الفرضية القائلة إن البيانات لا تختلف عن التوزيع الطبيعي، وحيث أن البيانات في هذه الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي (من خلال اختبار التوزيع الطبيعي)، وهذا يعني استخدام الاختبارات اللابارامترية (Non-parametric) هي الأنسب في اختبار فرضيات الدراسة.

8. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة، حيث تنوعت الوسائل الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات بتنوع أهداف الدراسة، فقد استخدم معامل الفا كرونباخ لإيجاد قيم ثبات أداة الدراسة، واستخدم اختبار شابيرو- ويلكس (Shapiro-Walk's) للتحقق من توزيع البيانات، كما استخدم المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي للتعرف على مستوى محور مقياس قواعد الحوكمة بأبعادها، و مستوى محور مقياس الإفصاح المحاسبي ، فضلاً عن ذلك استخدم معاملات ارتباط سبيرمان للتعرف على علاقة مقياس قواعد الحوكمة بأبعادها على مقياس الإفصاح المحاسبي.

بعد توزيع الاستمارات وفرزها وتحديد الاستمارات الصحيحة، والتي تم الاعتماد على الإجابات الواردة فيها بعملية التحليل، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science SPSS 28 لتحليل البيانات التي جُمعت من عينة الدراسة حيث تم استخدام نموذج لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان لتحديد مستوى الموافقة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي باعتباره أكثر المقاييس استخداماً، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو التالي والموضح بالجدول (5):

تدرج غير موافق بشدة تُعطى درجة (1)، غير موافق تُعطى درجة (2)، محايد تُعطى درجة (3)، موافق تُعطى درجة (4)، وموافق بشدة تُعطى درجة (5)، ويوضح الجدول (4) كيفية توزيع الوزن النسبي للتعرف على مستوى مقياس قواعد الحوكمة بأبعادها، ومستوى مقياس الإفصاح المحاسبي:



الجدول (5)

مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5-4.20
مدى الوزن النسبي	%(36-20)	%(52-36)	%(68-52)	%(84-68)	%(100-84)
وصف المستوى	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

1.8. تحليل البيانات عن طريق الإحصاء الوصفي.

يتناول هذا الجزء تحليلاً للبيانات الواردة في الاستبانة، وذلك باستخدام الإحصاء الوصفي لوصف البيانات العامة عن المشاركين وتحليلها (خصائص المشاركين)، وكذلك لتحديد الاتجاهات العامة لإجابات المشاركين، وستُحلل البيانات - فيما يلي - عن طريق الإحصاء الوصفي ضمن النقاط التالية:

1.1.8. المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة:

يتضمن هذا الجزء وصف المعلومات المتعلقة بالصفات الشخصية للمشاركين في الدراسة وتحليلها، على النحو التالي:

1. توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع، وذلك كما هو موضح بالجدول (6):

الجدول (6)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
النوع	ذكر	41	32.0
	أنثى	87	68.0
	المجموع	128	100.0

من خلال الجدول (6) والذي يتضمن تحليل بيانات عينة الدراسة حسب متغير النوع يتبين أن النسبة الأعلى كانت (الإنثى) وبلغت (68.0%) وهذه النسبة تشكل أكثر من نصف حجم عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة (ذكور) (32.0%) من إجمالي المشاركين في عينة الدراسة.

2. توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو موضح بالجدول (7):



الجدول (7)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	ماجستير	12	9.4
	بكالوريوس	95	74.2
	دبلوم عالي	21	16.4
	المجموع	128	100.0

من خلال الجدول (7) والذي يتضمن تحليل بيانات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي يتبين أن النسبة الأعلى كانت (بكالوريوس) وبلغت نسبته (74.2%)، يليها جاء المستوى التعليمي (دبلوم عالي) وبلغت نسبته (16.4%)، وفي المرتبة الأخير جاءت نسبة المستوى التعليمي (ماجستير) وبلغت (9.4%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

3. توزيع عينة الدراسة حسب متغير مدة الخدمة في الوظيفة:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير مدة الخدمة في الوظيفة، وذلك كما هو موضح بالجدول (8):

الجدول (8)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير مدة الخدمة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	22	17.2
	من 5 إلى أقل من 10 سنة	40	31.3
	من 10 سنة إلى أقل من 15 سنة	25	19.5
	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	19	14.8
	20 سنة فأكثر	22	17.2
	المجموع	128	100.0

من خلال الجدول (8) والذي يتضمن تحليل بيانات عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة يتبين أن النسبة الأعلى كانت مدة الخدمة (من 5 إلى أقل من 10 سنة) وبلغت (31.3%)، يليه جاءت مدة الخدمة (من 10 سنة إلى أقل من 15 سنة) وبلغت (19.5%)، ثم مدة الخدمة (أقل من 5 سنوات) وبنسبة بلغت (17.2%)، وفي المرتبة التي تليها جاءت مدة الخدمة (20 سنة فأكثر) وبلغت نسبتها (17.2%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت مدة الخدمة (من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة) وبنسبة (14.8%) من إجمالي عينة الدراسة. ومن البيانات السابق المتعلقة بخصائص المشاركين يتبين لنا أن البيانات قد تم الحصول عليها من أشخاص متخصصين ذوي مؤهلات عالية وخبرة طويلة، الأمر الذي يضفي إمكانية الاعتماد على إجاباتهم المختلفة.



2.1.8. الإحصاء الوصفي لمحاور الدراسة:

يختص هذا الجانب بالإجابة عن تساؤلات الدراسة وذلك على النحو التالي:

السؤال الأول: ما مستوى قواعد الحوكمة في المصارف التجارية الليبية الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية؟

لإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية للفقرات والأبعاد المكونة لهذا المحور، وذلك على النحو التالي:

الجدول (9)

المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لأبعاد محور قواعد الحوكمة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1.	بُعد وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	3.980	0.650	79.6	2
2.	بُعد قاعدة حماية حقوق المساهمين	4.034	0.380	80.7	1
-	المستوى العام لمحور مقياس قواعد الحوكمة	3.943	0.699	78.9	-

يتضح من الجدول رقم (9) أن بُعد قاعدة حماية حقوق المساهمين جاء في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (4.034) بانحراف معياري (0.380)، ووزن نسبي (80.7%)، وجاء في المرتبة الثانية بُعد وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بمتوسط حسابي (3.998) وبانحراف معياري (0.498)، ووزن نسبي (79.9%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لمحور مقياس قواعد الحوكمة بلغ (3.943) بانحراف معياري (0.699) ووزن نسبي (78.9%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (9)، مما يعني مقياس قواعد الحوكمة كان مرتفعاً. كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأبعاد المكونة لهذا المحور وذلك على النحو التالي:

1- بُعد وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة:

لتحديد مدى توافر هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البعد، وذلك على النحو التالي:

الجدول (10)

المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1.	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة .	3.886	1.189	77.7	7
2.	إطار الحوكمة يشجع على الشفافية وكفاءة الاسواق.	3.799	1.222	75.9	8
3.	يحدد إطار الحوكمة توزيع المهام والمسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بوضوح.	3.926	0.767	78.5	6
4.	تقوم المراجعة في المصرف بواجبها و بطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة	4.028	0.591	80.6	4



5.	تتوافق المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات الحوكمة في نطاق تشريعي ما مع القانون.	4.028	0.536	80.6	3
6.	الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المسؤولة عن تنظيم القانون تصدر قراراتها في الوقت المناسب	4.000	0.672	80	5
7.	تطبيق مبادئ الحوكمة جاء بمبادرة ذاتية من المصرف مما يحقق رؤية المصرف ورسالتها.	4.046	0.467	80.9	2
8.	يقوم مجلس الإدارة من خلال الحوكمة باختيار المسؤولين على أساس الخبرات و المهارات الفنية مع مراعاة المصلحة العامة	4.074	0.573	81.5	1
	المستوى العام لُبُعد وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	3.980	0.650	79.6	-

يتضح من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مجال لُبُعد وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة قد تراوحت ما بين (3.799-4.074)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.467-1.222)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة "يقوم مجلس الإدارة من خلال الحوكمة باختيار المسؤولين على أساس الخبرات والمهارات الفنية مع مراعاة المصلحة العامة". بمتوسط حسابي (4.074) وانحراف معياري (0.573) ووزن نسبي (81.5%)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة "تطبيق مبادئ الحوكمة جاء بمبادرة ذاتية من المصرف مما يحقق رؤية المصرف ورسالتها". بمتوسط حسابي قدره (4.046) وانحراف معياري (0.467)، ووزن نسبي (80.9%)، أما في مرتبة ثالثة "تتوافق المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات الحوكمة في نطاق تشريعي ما مع القانون". بمتوسط حسابي قدره (4.028) وانحراف معياري (0.536)، ووزن نسبي (80.6%)، وفي مرتبة الرابعة "تقوم المراجعة في المصرف بواجبها وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة". بمتوسط حسابي قدره (4.028) وانحراف معياري (0.591)، ووزن نسبي (80.6%)، وجاءت في مرتبة الخامسة "الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المسؤولة عن تنظيم القانون تصدر قراراتها في الوقت المناسب". بمتوسط حسابي قدره (4.000) وانحراف معياري (0.672)، ووزن نسبي (80%)، وجاءت في مرتبة السادسة "يحدد إطار الحوكمة توزيع المهام والمسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بوضوح". بمتوسط حسابي قدره (3.926) وانحراف معياري (0.767)، ووزن نسبي (78.5%)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة "يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة، بمتوسط حسابي بلغ (3.886) وانحراف معياري (1.189) ووزن نسبي (77.7%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة "إطار الحوكمة يشجع على الشفافية وكفاءة الاسواق". وبلغ متوسطها الحسابي (3.799) بانحراف معياري (1.222) ووزن نسبي (75.9%). وبوجه عام فإن المتوسط العام لُبُعد وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة قد بلغ (3.980) بانحراف معياري (0.650) ووزن نسبي (79.6%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (10)، مما يعني أن المستوى العام لُبُعد وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة مرتفعاً.



2- بُعْد قاعدة حماية حقوق المساهمين:

لتحديد مدى توافر هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

الجدول (11)

المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد قاعدة حماية حقوق المساهمين

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتبة
1.	توجد سهولة في نقل وتحويل ملكية الاسهم بين المساهمين.	3.994	0.516	79.9	8
2.	يتمكن المساهمين من الحصول على المعلومات التي تخص القرارات الجوهرية في الشركة	3.997	0.462	79.9	7
3.	يحصل المساهمين على نصيبهم من أرباح أسهم الشركة.	3.954	0.546	79.1	9
4.	يحق للمساهمين انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.	4.043	0.399	80.8	3
5.	يحق للمساهمين المشاركة الفعالة في التصويت ومعرفة القواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العمومية.	4.049	0.581	80.9	2
6.	يطلع المساهمين على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي الى التأثير على الشركة.	4.022	0.636	80.4	5
7.	يتم حماية حقوق صغار المساهمين من الممارسات الاستغلالية .	4.012	0.562	80.2	6
8.	يعمل مجلس الإدارة على ضمان معاملة عادلة، ومتساوية لكل فئة من فئات محلة الاسهم.	4.040	0.547	80.8	4
9.	يتميز أعضاء مجلس الإدارة بخبرات و مؤهلات جيدة و يعملون بحسن نية و عناية، مما يحقق مصلحة الشركة و المساهمين وبالتالي التطبيق الجيد للحوكمة.	4.074	0.534	81.5	1
-	المستوى العام لبُعد قاعدة حماية حقوق المساهمين	4.034	0.380	80.7	-

يتضح من الجدول (11) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مجال لبُعد قاعدة حماية حقوق المساهمين قد تراوحت ما بين (3.954-4.074)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.399-0.636)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة " يتميز أعضاء مجلس الإدارة بخبرات و مؤهلات جيدة و يعملون بحسن نية و عناية، مما يحقق مصلحة الشركة و المساهمين وبالتالي التطبيق الجيد للحوكمة." بمتوسط حسابي (4.074) وانحراف معياري (0.534) ووزن نسبي (81.5%)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة " يحق للمساهمين المشاركة الفعالة في التصويت ومعرفة القواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العمومية." بمتوسط حسابي قدره (4.049) وانحراف معياري (0.581)، ووزن نسبي (80.9%)، أما في مرتبة ثالثة " يحق للمساهمين انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة." بمتوسط حسابي قدره (4.043) وانحراف معياري (0.399)، ووزن نسبي (80.8%)، وفي مرتبة الرابعة " يعمل مجلس الإدارة على ضمان معاملة عادلة، ومتساوية لكل فئة من فئات محلة الاسهم." بمتوسط حسابي قدره (4.040) وانحراف معياري (0.547)، ووزن نسبي (80.8%)، وجاءت في مرتبة الخامسة " يطلع المساهمين على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤدي الى التأثير على الشركة."



بمتوسط حسابي قدره (4.022) وانحراف معياري (0.636)، ووزن نسبي (80.4%)، وجاءت في مرتبة السادسة" يتم حماية حقوق صغار المساهمين من الممارسات الاستغلالية." بمتوسط حسابي قدره (4.012) وانحراف معياري (0.562)، ووزن نسبي (80.2%)، وجاءت في مرتبة السابعة" يتمكن المساهمين من الحصول على المعلومات التي تخص القرارات الجوهرية في الشركة." بمتوسط حسابي قدره (3.997) وانحراف معياري (0.462)، ووزن نسبي (79.9%)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة " توجد سهولة في نقل وتحويل ملكية الاسهم بين المساهمين." بمتوسط حسابي بلغ (3.994) وانحراف معياري (0.516) ووزن نسبي (79.9%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة " يحصل المساهمين على نصيبهم من أرباح آسهم الشركة." وبلغ متوسطها الحسابي (3.954) بانحراف معياري (0.546) ووزن نسبي (79.1%). وبوجه عام فإن المتوسط العام لبُعد قاعدة حماية حقوق المساهمين قد بلغ (4.034) بانحراف معياري (0.380) ووزن نسبي (80.7%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (11)، مما يعني أن المستوى العام لبُعد قاعدة حماية حقوق المساهمين مرتفعاً.

السؤال الثاني: ما مستوى الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية ؟

لتحديد مستوى الإفصاح المحاسبي تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لل فقرات المكونة لهذا المحور، وذلك على النحو التالي:

الجدول (12)

المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لمحور مقياس الإفصاح المحاسبي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
1.	أهمية تحديد الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية تعتبر ركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المحاسبي المناسب.	4.083	.4190	81.7	1
2.	يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي وهو ما يعرف بمعيار أخصائية الملائمة.	4.074	.5800	81.5	2
3.	إن حجم المعلومات المحاسبية المفصّل عنها يؤثر في فهم ووضوح الإفصاح المحاسبي.	4.000	.4910	80	7
4.	لكي تكون المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها ملائمة يجب أن تقدم في الوقت المناسب.	4.012	.5420	80.4	6
5.	إن تحديد حجم وطبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها يؤدي إلى الكفاءة والفعالية في تحقيق أهدافه.	4.059	.4970	81.2	3
6.	توفر قنوات لنشر المعلومات الكافية و بطريقة عادلة لجميع الأطراف ذات العلاقة.	4.043	.4900	80.9	4
7.	يتم الإفصاح على جميع بنود عناصر الميزانية بالقدر الكافي و بدون استثناء.	3.864	.7340	77.3	8
8.	يتم إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفقاً للنظام المحاسبي المالي.	4.019	.4580	80.4	5
	المستوى العام لمحور مقياس الإفصاح المحاسبي	4.057	.3610	81.1	-



يتضح من الجدول (12) أن المتوسطات الحسابية لفقرات محور مقياس الإفصاح المحاسبي قد تراوحت ما بين (3.864-4.083)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.419-0.777)، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة " أهمية تحديد الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية تعتبر ركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المحاسبي المناسب." بمتوسط حسابي (4.083) وانحراف معياري (0.419)، ووزن نسبي (81.7%)، وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة " يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي وهو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملائمة." بمتوسط حسابي (4.074) وانحراف معياري (0.580) ووزن نسبي (81.5%)، وفي المرتبة الثالثة الفقرة " إن تحديد حجم وطبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها يؤدي الى الكفاءة والفعالية في تحقيق أهدافه." بمتوسط حسابي (4.059) وانحراف معياري (0.497) ووزن نسبي (81.2%)، وأما المرتبة الرابعة الفقرة " توفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وبطريقة عادلة لجميع الاطراف ذات العلاقة." بمتوسط حسابي (4.043) وانحراف معياري (0.490) ووزن نسبي (80.9%)، وجاءت المرتبة الخامسة الفقرة " يتم إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفقاً للنظام المحاسبي المالي." بمتوسط حسابي (4.019) وانحراف معياري (0.458) ووزن نسبي (80.4%)، وفي المرتبة السادسة الفقرة " لكي تكون المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها ملائمة يجب أن تقدم في الوقت المناسب." بمتوسط حسابي (4.012) وانحراف معياري (0.542) ووزن نسبي (80.4%)، أما في المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة " إن حجم المعلومات المحاسبية المفصح عنها يؤثر في فهم ووضوح الإفصاح المحاسبي." بمتوسط حسابي (4.000) وانحراف معياري (0.491) ووزن نسبي (80%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة " يتم الإفصاح على جميع بنود عناصر الميزانية بالقدر الكافي و بدون استثناء." وبلغ متوسطها الحسابي (3.864) بانحراف معياري (0.734) ووزن نسبي (77.3%). وبوجه عام فإن المتوسط العام لمحور مقياس الإفصاح المحاسبي بلغ (4.057) بانحراف معياري (0.361) ووزن نسبي (81.1%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (12)؛ مما يعني أن مقياس الإفصاح المحاسبي كان مستواها مرتفعاً.

2.8. تحليل البيانات عن طريق الإحصاء الاستدلالي (اختبار فرضيات الدراسة)

يتناول هذا الجانب التحقق من فرضيات الدراسة ونظراً لأن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي فقد تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان، للتعرف على علاقة قواعد الحوكمة بالإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية، وذلك على النحو التالي:



الفرضية الرئيسية الأولى: والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين قواعد الحوكمة و الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية."

لتحديد علاقة مقياس قواعد الحوكمة بمقياس الإفصاح المحاسبي ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان للتعرف على العلاقة بين مقياس قواعد الحوكمة ومقياس الإفصاح المحاسبي، وذلك كما يلي:

الجدول (13)
معامل ارتباط سبيرمان بين محور قواعد الحوكمة ومقياس الإفصاح المحاسبي

البيان	العدد	معامل الارتباط	الدالة الإحصائية
العلاقة بين قواعد الحوكمة الإفصاح المحاسبي	324	0.751 (**)	0.000

(**) قيم دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$

يلاحظ من الجدول (13) أن قيمة معامل الارتباط مقياس قواعد الحوكمة و مقياس الإفصاح المحاسبي قد بلغت (0.751) وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$) مما يعني أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية العامة الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية.

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين بُعد وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية العامة الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية."

لتحديد العلاقة بين بُعد وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية العامة الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان للتعرف على العلاقة بين بُعد وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي، وذلك كما يلي:

الجدول (14)
معامل ارتباط سبيرمان بين بُعد وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي

البيان	العدد	معامل الارتباط	الدالة الإحصائية
العلاقة بين بُعد وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي	324	0.739 (**)	0.000

(**) قيم دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$



يلاحظ من الجدول (14) أن قيمة معامل الارتباط بين بُعد وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي قد بلغت (0.739)، وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$) مما يعني أنه توجد علاقة ارتباطية قوية ذات دلالة إحصائية بين بُعد وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية عند مستوى ($\alpha=0.01$)".

الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين بُعد قاعدة حماية حقوق المساهمين والإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية".

لتحديد العلاقة بين بُعد قاعدة حماية حقوق المساهمين والإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية واختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان للتعرف على العلاقة بين بُعد قاعدة حماية حقوق المساهمين والإفصاح المحاسبي، وذلك كما يلي:

الجدول (15)

معامل ارتباط سبيرمان بين بُعد قاعدة حماية حقوق المساهمين والإفصاح المحاسبي

البيان	العدد	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
العلاقة بين بُعد قاعدة حماية حقوق المساهمين والإفصاح المحاسبي	324	0.765 (**)	0.000

(**) قيم دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.01$

يلاحظ من الجدول (15) أن قيمة معامل الارتباط بين بُعد قاعدة حماية حقوق المساهمين والإفصاح المحاسبي قد بلغت (0.765) وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$) مما يعني أنه توجد علاقة ارتباطية قوية ذات دلالة إحصائية بين بُعد قاعدة حماية حقوق المساهمين والإفصاح المحاسبي، لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد قاعدة حماية حقوق المساهمين والإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية عند مستوى ($\alpha=0.01$)".



9. النتائج:

هدفت الدراسة إلى معرفة تطبيق قواعد الحوكمة وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي بالمصارف التجارية الليبية محل الدراسة، وذلك من خلال تجميع البيانات بواسطة توزيع استمارة استبانة على أفراد العينة وتحليلها، وفيما يلي النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء التحليلات والاستنتاجات الواردة بالدراسة:

- بينت النتائج أن مستوى ممارسة قواعد الحوكمة كان مرتفعاً في المصارف التجارية الليبية العامة الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- بينت النتائج أن مستوى الإفصاح المحاسبي كان مرتفعاً في المصارف التجارية الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة و الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية قيد الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$)؛ وتتفق هذه النتيجة مع ما أظهرته نتائج دراسة Almatarneh et al (2021) .
- أسفرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين بُعدي قاعدة وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة، وقاعدة حماية حقوق المساهمين والإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية محل الدراسة عند مستوى ($\alpha=0.01$).

استناداً إلى نتائج الدراسة، يمكن القول أن النتائج التطبيقية تؤيد بشكل كبير النتائج النظرية التي تم التوصل إليها، فقد أظهرت الدراسة التطبيقية أن تطبيق قواعد الحوكمة في المصارف التجارية الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية يساهم في تحسين الإفصاح المحاسبي بطرق إيجابية، وهذه النتائج تتوافق مع الاستنتاجات النظرية التي تم التوصل إليها من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، والتي أفادت بأن تطبيق قواعد الحوكمة لديها علاقة بالإفصاح المحاسبي ، وبالتالي تدعم النتائج التطبيقية للدراسة الفرضيات النظرية التي تم وضعها، مما يعزز صحة الفرضيات النظرية ويؤكد على علاقة تطبيق قواعد الحوكمة الإيجابي على الإفصاح المحاسبي.



10. التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يمكن للبحاث تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تساعد في تطوير وتحسين أداء المصارف التجارية الليبية، كما قد تكون أساساً لدراسات لاحقة في هذا المجال.

1. الاهتمام بتطوير قواعد الحوكمة وبذل العناية الكافية لما لها من علاقة بالإفصاح المحاسبي.
2. زيادة الاهتمام بكفاءة أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة والعمل على تحسين البيئة المناسبة.
3. حث المصارف التجارية في ليبيا على ضرورة إقامة الندوات التثقيفية، وورش العمل، والدورات التدريبية في مجال الحوكمة، وتوضيح أهم تداعياتها على مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا.
4. إجراء المزيد من الدراسات، وبخاصة أن الدراسة الحالية ركزت على بُعدين أو قاعدتين من قواعد الحوكمة، عليه يمكن إجراء دراسة تبحث في بقية قواعد الحوكمة المصرفية للوصول الى صورة أكثر شمولاً عن تطبيق قواعد الحوكمة في البيئة الليبية، كذلك يمكن إجراء دراسات تبحث في العلاقة بين قواعد تطبيق قواعد الحوكمة وبعض المتغيرات المحاسبية الأخرى مثل: الأداء المالي، الاستدامة المالية، إدارة المخاطر.



المراجع

1. بورقبة وغربي (2015) اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في اداء المصارف الاسلامية: حالة دول منطقة الخليج. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد الثامن، العدد (3)، 158-123
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3065456
2. الجهاني، افطيم والفلاح، فاطمة، (2017). دور حوكمة الشركات في الحد من الأزمات المالية في المصارف التجارية الليبية -دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي. مقدمة للمؤتمر العلمي الأول : إدارة الأزمات الواقع -المأمول 13- 14 مايو 2017 جامعة عمر المختار -مدينة البيضاء.
3. جوده، فكري عبدالغني (2008) مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية. رسالة ماجستير منشورة. جامعة غزة. فلسطين.
4. الدرياق، امين والبيدي، عادل، (2021) "أثر الآليات المحاسبية للحوكمة بالمصارف الليبية في الحد من الفساد المالي والإداري – دراسة ميدانية"، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد: 8، العدد (1)، يونيو
<http://dspace.su.edu.ly/handle/123456789/1431>
5. Abdulsaeed, A. H., & Rejeb, A. B. (2023). The Impact Relationship Between Accounting Disclosure and Creative Accounting in the Environment of Iraqi Banks. *International Journal of Professional Business Review: Int. J. Prof. Bus. Rev.*, 8(5), 13.
[file:///C:/Users/HP/Downloads/Dialnet-TheImpactRelationshipBetweenAccountingDisclosureAn-8984834%20\(2\).pdf](file:///C:/Users/HP/Downloads/Dialnet-TheImpactRelationshipBetweenAccountingDisclosureAn-8984834%20(2).pdf)
6. Almatarneh, Z., Kadomi, A., AlShobaki, Y., & Albawwat, A. (2021). The effect of applying institutional governance principles in the accounting disclosure of service companies listed on the ASE. *Management Science Letters*, 11(9), 2359-2370.
https://growingscience.com/msl/Vol11/msl_2021_71.pdf
7. Almatarneh, Z., Kadomi, A., AlShobaki, Y., & Albawwat, A. (2021). The effect of applying institutional governance principles in the accounting disclosure of service companies listed on the ASE. *Management Science Letters*, 11(9), 2359-2370.
8. Almatarneh, Z., Kadomi, A., AlShobaki, Y., & Albawwat, A. (2021). The effect of applying institutional governance principles in the accounting disclosure of service



- companies listed on the ASE. *Management Science Letters*, 11(9), 2359-2370. https://growingscience.com/msl/Vol11/msl_2021_71.pdf
9. Baxter, P., & Cotter, J. (2009). Audit committees and earnings quality. *Accounting & finance*, 49(2), 267-290. https://www.academia.edu/15232548/Audit_committees_and_earnings_quality
10. Betit, C. G. (2018). Putting governance to work in a US company: The Carris Experience. In *Corporate Social Responsibility, Accountability and Governance* (pp. 216-236). Routledge.
11. Cheah, K. G. (2010). Malaysian corporate governance regulation: before and after the Asian financial crisis. *OIDA International Journal of Sustainable Development*, 1(5), 53-59. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1668401
12. Hermalin, B. E., & Weisbach, M. S. (2012). Information disclosure and corporate governance. *The journal of finance*, 67(1), 195-233. [file:///C:/Users/HP/Downloads/ssrn-1082513%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/HP/Downloads/ssrn-1082513%20(1).pdf)
13. Hoepner, A. G., & Wilson, J. O. (2012). 24 Social, environmental, ethical and trust (SEET) issues in banking: an overview. *Research Handbook on International Banking and Governance*, 427. <file:///C:/Users/HP/Downloads/SSRN-id1686240.pdf>
14. Javed, Y., & Iqbal, R. (2007). Relationship between Corporate Governance Indicators and Firm Value: A Case Study of Karachi Stock Exchange. https://mpa.ub.uni-muenchen.de/2225/1/MPRA_paper_2225.pdf
15. Organisation for Economic Cooperation and Development, OECD (2023). *OECD Corporate Governance Factbook 2023*. https://www.oecd.org/en/publications/oecd-corporate-governance-factbook-2023_6d912314-en.html
16. Salman, A. H., Kazem, A. A. H., & Hadi, A. M. (2023). THE IMPACT OF CORPORATE GOVERNANCE MECHANISMS ON THE LEVEL OF ACCOUNTING DISCLOSURE IN FINANCIAL REPORTS. *World Economics and Finance Bulletin*, 27, 126-141. [file:///C:/Users/HP/Downloads/3327-Article%20Text-6059-1-10-20231101%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/HP/Downloads/3327-Article%20Text-6059-1-10-20231101%20(1).pdf)



17. Salman, A. H., Kazem, A. A. H., & Hadi, A. M. (2023). THE IMPACT OF CORPORATE GOVERNANCE MECHANISMS ON THE LEVEL OF ACCOUNTING DISCLOSURE IN FINANCIAL REPORTS. *World Economics and Finance Bulletin*, 27, 126-141. <https://www.scholarexpress.net/index.php/wefb/article/view/3327>
18. Shaba, Y. (2024). Corporate Governance: Exploring Key Concepts, Mechanisms, and Historical Evolution. *Asian Research Journal of Arts & Social Sciences*, 22(11), 10-9734.
19. Shaba, Y., & Maishanu, M. M. (2023). Governance Mechanisms, Debt Structure and Bank Performance in Nigeria. *International Journal of Advanced Research in Economics and Finance*, 5(4), 105-126.
20. Solomon, J. (2020). *Corporate governance and accountability*. John Wiley & Sons.